



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

خريطة جديدة لقطاع التعليم العالي:  
التعليم العالي العام في مواجهة التعليم العالي الخاص

أولاً: خلفية الورقة

يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره الرصيد الإستراتيجي الذي يغذي المجتمع بالكوادر البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة. ويعتبر لبنان من بين الدول السبّاقة في التعليم العالي، تحديداً في المرحلة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. فقد اشتهرت الجامعات اللبنانية في ذلك الحين بالمستوى الأكاديمي الرفيع في مختلف الإختصاصات، واستقطبت الجامعات الخاصة والرسمية على السواء الطلاب اللبنانيين والعرب لإكمال دراساتهم العليا في لبنان. لكن بعد الحرب شهد القطاع الجامعي في لبنان تغيير جذري في مستوياته كافة. فقد انتشرت الجامعات الخاصة الربحية في لبنان بشكل سريع وإذا صح القول بشكل غير صحي.

تسعى هذه الورقة إلى رسم واقع التعليم العالي في لبنان، وتحديدًا في مرحلة ما بعد التسعينيات، أي المرحلة التي انفتح فيها سوق التعليم العالي على مصراعيه لتأسيس الجامعات والمعاهد الجامعية الخاصة. كما تسعى إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشار الجامعات الخاصة بما فيها الأثر الذي تتركه على معدلات الإنتساب في الجامعة اللبنانية.

## ثانياً: تعريف الخصخصة

المعروف أن الدول لها مؤسساتها ومشاريعها الخاصة والتي يتم تشغيلها وفقاً للخبرات والمؤهلات المتاحة. فالخدمات التي تقدمها الدول كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات كلها خدمات مجانية ومملوكة بالكامل للدولة، ولكن مع ازدياد العبء على الدولة تقوم الدولة بالاتجاه إلى فكرة الخصخصة وهي نقل ملكية وإدارة بعض الجهات والمؤسسات من ملكية الدولة إلى ملكية القطاع الخاص وفقاً لقوانين وشروط معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. فما هو مفهوم الخصخصة؟ أنها تحويل موجودات أو خدمات القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.

## ثالثاً: إيجابيات وسلبيات الخصخصة

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن تفوق القطاع الخاص على القطاع العام غداً أمراً غير خاضع للجدال والمناقشة. ويعود ذلك حسب رأيهم إلى أن الديناميات التي تحكم القطاع الخاص تعاقب المنشآت غير الكفوءة بسبب انخفاض أدائها، مما يجبر مالكيها أو مقدمي خدماتها على الاهتمام برغبات وطلبات العملاء وتوليد توجه متحرك من دون نهاية نحو تحقيق التميز، كل ذلك بدون بيروقراطية وروتينية القطاع العام. كما تعرف الخصخصة بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

وتمثل الخصخصة بالنسبة للرافضين لها جهداً واعياً يسعى إلى تقليص الجهاز الحكومي من أجل تضيق حدود مسؤولية الدولة من جهة، ومن أجل كسب المزيد من الأرباح من جهة أخرى.

أما خصخصة التعليم الجامعي بمفهوم اقتصاديات السوق هو وضع هذا القطاع العام في يد القطاع الخاص، وضمه إلى مشاريعه الاستثمارية. وهذه ظاهرة جديدة نسبياً في لبنان تعود إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، وتعود إلى عوامل ومتغيرات دولية ومحلية على السواء. ومن بينها:

- إصلاح السياسات التعليمية ومحاولة التواء مع أنظمة التعليم العالي العالمي التي سبقتنا في مرحلة الحرب.

- توسع أنشطة السوق مما شجع رجال الأعمال وأصحاب المال على افتتاح جامعات خاصة أخذت تتزايد وتنتشر في لبنان بشكل لافت للنظر، وكلها تقريبا افتتحت كليات وأقساماً تكاد تكون متماثلة، بل افتتحت في هذا العمر القصير برامج للدراسات العليا في العديد من التخصصات العامة بما فيها الدقيقة.

## رابعاً: صورة عن واقع التعليم العالي في لبنان

يتألف قطاع التعليم العالي في لبنان حالياً من سبعة وأربعون (٤٧) مؤسسة جامعية خاصة، فضلاً عن جامعة رسمية واحدة هي الجامعة اللبنانية. تتوزع المؤسسات الخاصة على ٣٥ جامعة وتسعة (٩) كليات ومعاهد جامعية، فضلاً عن ثلاث (٣) كليات تعليم ديني بحت.<sup>١</sup> ويعود تأسيس أولى مؤسسات التعليم العالي في لبنان، إلى منتصف القرن التاسع عشر، "بمبادرة من جمعيات دينية اجنبية مسيحية" (UNDP, 2001)، كشكل من اشكال الامتداد الثقافي للاستعمار الغربي. فقد تأسست الجامعة الأميركية العام ١٨٦٦ تحت اسم الكلية البروتستانتية السورية. كما أسس الآباء اليسوعيون جامعة القديس يوسف في العام ١٨٧٥، في حين يعود تأسيس كلية البنات الجامعية التي قام بتأسيسها المبشرون الأميركيون إلى العام ١٨٣٥، التي اصبحت تحمل اليوم اسم الجامعة اللبنانية الأميركية.<sup>٢</sup> وقد وقع على عاتق هذه المؤسسات دور أساسي في التكوين العلمي للطلاب، واستقطاب الكفاءات العلمية، وإرسال بعثات الأساتذة والطلاب إلى الخارج. واستمر هذا النهج مع تأسيس الجامعة اللبنانية، الجامعة الرسمية الوحيدة في لبنان في العام ١٩٥١، التي نحت في مستهل تأسيسها المنحى ذاته، باعتمادها المناهج الفرنسية تعليمياً وبحثاً على السواء.<sup>٣</sup> ظلّ المشهد التعليمي على حاله حتى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، حين تضرر هذا القطاع من الضربات المتتالية التي أصابته على كافة المستويات المعنوية والمادية على السواء. لم يلبث السلم الأهلي يحط رحاله حتى بدء هذا المشهد يتغير بشكل جذري. فقد بدء يشهد قطاع التعليم العالي انتشاراً واسعاً للمعاهد والكليات الجامعية الخاصة التي تبغى الربح.

<sup>١</sup> معلومات متاحة على موقع وزارة التربية والتعليم العالي المديرية العامة للتعليم العالي. متاح على العنوان الإلكتروني التالي:  
[http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/privuniv/personal\\_univ.html](http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/privuniv/personal_univ.html)

<sup>٢</sup> للمزيد من المعلومات حول تاريخ الجامعة أنظر:

[/http://www.lau.edu.lb/about/history](http://www.lau.edu.lb/about/history)

<sup>٣</sup> تبنّت الجامعة اللبنانية الرسمية والتي تأسست في العام ١٩٥١، مناهج التعليم الفرنسية، لكن مع الوقت تغيّر واقع الحال ودخلت اللغات الانكليزية ومناهجها على خط التكوين الأمر الذي سنعالجه في سياق هذه المقالة..

فقد شكّل [ال] "ميل المضطرد للدولة لتبني السياسات النيوليبرالية" (Saghieh, 2015) على مستويات عديدة، والتوسع الحاصل في تأسيس الجامعات والكليات الخاصة هو المستوى الأبرز من بين هذه المستويات.<sup>٤</sup> فقد ترتبت على هذه السياسات التصريح المتزايد لتأسيس الجامعات الخاصة (Jacques, et al., 2008) بغية الربح،<sup>٥</sup> والتي لم تكن "كسابقاتها تدور في أفلاك الطوائف أو المذاهب الدينية [فحسب] وإنما في فلك المال والتجارة". (بشور، ٢٠٠٥) وقد تكاثرت هذه الجامعات ليصل عددها إلى ٤٧ جامعة مرخصة (٤١ جامعة ناشطة حالياً) "بعد أن كان عددها ١٤ جامعة من ضمنها الجامعة اللبنانية، انظر الجدول رقم ١.

الجدول (1) الجامعات والمعاهد الجامعية الخاصة في لبنان بحسب فترة التأسيس			
المجموع	بعد اتفاق الطائف	فترة الثمانينيات	قبل تأسيس الدولة اللبنانية
٤٧	٣٤	٤	٩
ضمن مجموعة جامعات ما بعد الطائف هناك ٧ جامعات مرخص لها بانتظار إذن المزاولة			

• عن الصفحة الإلكترونية للموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية

وتدرّس هذه الجامعات بالغالب، اختصاصات سريعة التكوين تلبي حاجات سوق العمل مباشرة<sup>٦</sup>، وهي ليست معنية بشكل أساسي بالبحث ولا تخصص ميزانيات له (Hanafi, ٢٠١٦، صفحة ٧٥). واستقطبت هذه الجامعات الناشئة الطلاب نظراً للتنوع الواسع في مجالات الاختصاص البالغة ١٩٤ اختصاصاً. وجذب اختصاص إدارة الأعمال أكبر نسبة ملتحقين بين كافة الاختصاصات بلغت نسبته % ١٥.٧٠ (الإحصائية، ٢٠١٥-٢٠١٦) في حين لم تستقطب العلوم الاجتماعية سوى ٠.٢٧ %<sup>٧</sup>. فقد غيرّ التنامي المتزايد للجامعات الخاصة خريطة التحاق الطلاب الجامعيين في لبنان. لنرى كيف أثر هذا التعاضد في تأسيس الجامعات الخاصة في نسب الإلتحاق في الجامعة اللبنانية.

<sup>٤</sup> انظر في هذا الخصوص نصوص الندوة البرلمانية التي قامت في مجلس النواب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بعنوان: نحو رسم سياسة للتعليم العالي في لبنان، ٢٠٠١، متاحة على الرابط التالي:

<https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/4efbd34d-221f-4380-917d-73784bd5d224.pdf>

<sup>٥</sup> يأتي الاعلان عن الإلتحاق بالمسار الاوروبي تحديدا في مسار برشلونة، في البيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة في العام ٢٠٠٥، في هذا السياق التغييرى لسياسات الدولة اللبنانية: "تلتزم الحكومة أيضاً بتمتين تعاون لبنان مع الاتحاد الاوروبي والعمل على تعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز العلاقات السياسية والثقافية معه، في إطار مسار برشلونة، واتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين والعمل على الإسراع في الانخراط في سياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبي وتسريع عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة".

<sup>٦</sup> من هذه الاختصاصات إدارة الأعمال، الكمبيوتر وتقانة المعلومات، هندسة الميكانيك وغيرها من الاختصاصات السريعة التكوين والجاهزة للعرض في سوق العمل..

<sup>٧</sup> توزع طلاب مؤسسات التعليم العالي الخاصة بحسب الاختصاص للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ عن الموقع الإلكتروني المركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان.

## خامساً: أثر الخصخصة على السوق الجامعي العام

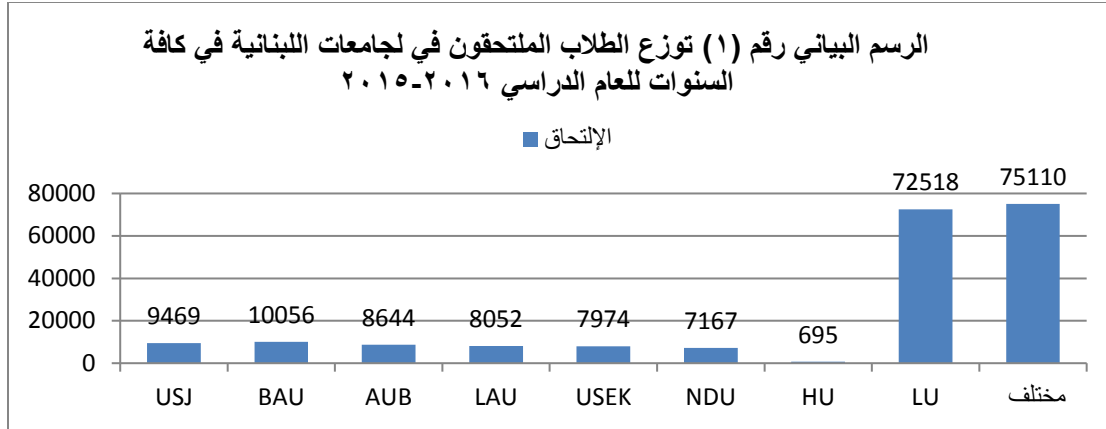
بلغت حصة الجامعة اللبنانية من مجمل طلاب التعليم العالي في لبنان ذروتها في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، إذ بلغت ٦٠.٢% (٦٢٦٠٢ طالب). وعلى الرغم من ارتفاع عدد طلاب الجامعة اللبنانية الى ٧٣٦٩٨ طالبا في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، وهو العدد الأعلى المسجل في الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠١٤، إلا أن حصة الجامعة اللبنانية من مجمل طلاب التعليم العالي تهاوت الى ٣٨.٨%.

واستمرت هذه النسب بالتهاوي لتصل الى ٣٦% في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وهي الحصة الأدنى منذ عام ١٩٩١. أما مجمل عدد طلاب التعليم العالي ارتفع الى ١٩٣٠٠٣ طالب، أي بزيادة ٨٩١٣٤ طالبا عن العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠.

وكان من البديهي أن تتأثر نسب الخريجين لهذه الجامعة. فقد بلغت نسبة المتخرجين في الجامعة اللبنانية من مجمل متخرجي التعليم العالي الى أعلى نسبة في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١، إذ بلغت ٤٤.٦%، إلا أنها تراجعت تدريجياً لتبلغ ٣٣.٣% عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ثم ارتفعت الى ٣٨.٧% في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، علماً ان المتخرجين من الكليات النظرية والأدبية في الجامعة اللبنانية مثلوا نسبة ٧٨.٥% من المتخرجين في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، وهذا يبدو منطقياً في ظل انتساب أكثرية الطلاب (٣٨٧٠٤) الى الكليات النظرية، فهم يمثلون ٥٢.٥% من العدد الاجمالي لطلاب الجامعة اللبنانية، منهم ٢١٠٣٩ في كلية الاداب والعلوم الانسانية وحدها، أي إن كلية واحدة تضم ٢٨.٥% من اجمالي طلاب الجامعة اللبنانية.

فبعد أن كانت الجامعة اللبنانية الرسمية، باختلاف كلياتها، تحوز على نسب الإلتحاق الأكبر، أخذت الجامعات الخاصة تستقطب أعداداً أكثر من الطلاب.<sup>٨</sup> أنظر الرسم البياني (١)

<sup>٨</sup> بدأ الجامعة الرسمية تشهد التناقص في اعداد الملحقين فيها منذ العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتظهر الأسطر التالية واقع الحال: بلغ اعداد الملحقين في العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ٧٤١٧٦ طالبا وطالبة في حين تناقص ليصبح ٧٢٨١٣ في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ واصبح عدد الملحقين ٧٢٥٠٧ في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ فعلى سبيل المثال تناقص اعداد طلاب الجامعة اللبنانية الرسمية المسجلين في كلياتها على مدى السنوات ليصبح في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، واحد وسبعون ألف وأربعمئة وأربعون (٧١٤٤٠) طالباً وطالبة، عن النشرات الاحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.



المصدر: المركز التربوي للبحوث والانماء النشرة الإحصائية العام ٢٠١٥-٢٠١٦

- أ- تتخفف هذه الجامعات بحكم الدستور (المادة العاشرة منه) من قيود السلطة الرسمية، ما يمنحها حرية اعتماد نظم التعليم التي ترتئها.
- ب- حرية تبني نظم تدريس رشيقة ومتجانسة مع سوق التعليم العالمي الأميركي والأوروبي، ما يتيح المعادلة السريعة للشهادات في سوق التعليم العالي. ويظهر الجدول رقم ٢ تبني الجامعات اللبنانية الخاصة - منذ تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي - لنظام الوحدات والأرصدة.<sup>٩</sup>

الجدول رقم (٢) نظم التعليم المعتمدة في الجامعات الخاصة في لبنان

سنوي	أرصدة	وحدات	وحدات وأرصدة	غير معلوم	المجموع
١٣	٧	١٨	٦	٣	٤٧

المصدر: عن الصفحة الإلكترونية للموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية

- ج- ارتباك المؤسسة الجامعة الرسمية<sup>١٠</sup> في تبني نظم التعليم الحديثة (LMD). فقد اعتمدت الجامعة الرسمية عام ٢٠٠٥ نظام (LMD)، في حين ان الجامعات الخاصة قامت بذلك منذ تسعينيات القرن الماضي. وتم إصدار مرسوم اعتماد النظام الجديد (المرسوم رقم ١٤٨٤٠،

<sup>9</sup> للمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الأنظمة الداخلية للجامعات الموجودة على موقع مديرية التعليم العالي في لبنان. على الرابط التالي:

[http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/personal\\_univ.html](http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/personal_univ.html)

<sup>١٠</sup> التي تجلّت السياسات التربوية في العام ٢٠٠٥ بتبني نظام الـ LMD بإقرار نص المرسوم رقم ١٤٨٤٠ "اعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية" وعقد اتفاقيات التعاون العديدة، وتيمبوس في مرحلته الرابعة (٢٠١٣/٢٠٠٧) واحد من البرامج الناتجة عن اتفاقات التعاون، أما أهم أهدافه تعزيز عملية تدويل التعليم العالي من خلال تشجيع التدويل في الأوساط الأكاديمية والبحثية، وتشجيع تنقل الطلاب والمحاضرين، وتحسين التوظيف الطلاب الأجانب.

تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٥)، ومرسوم القواعد العامة لنظام التدريس الفصلي (المرسوم رقم ٢٢٢٥ تاريخ ٢٦ أيار ٢٠٠٩)، إضافة إلى المرسوم الخاص بالمعاهد العليا للدكتوراه (المرسوم رقم ٧٤ تاريخ ٢٣ شباط ٢٠٠٧). تجدر الإشارة بأن العمل بهذه النظم تميّز بالإرتباك الشديد، إذ لم تنجح جميع كليات الجامعة اللبنانية في تبني نظام الـ LMD في الوقت عينه، نظراً للصعوبات التي اعترت الكليات في التحضيرات له. وفي مثال صريح على ذلك، الإرتباك الشديد الذي رافق عمليات التحضير لانضمام معهد العلوم الاجتماعية إلى المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.<sup>١١</sup>

هـ اعتماد اللغتين الإنكليزية والفرنسية للتعليم، في حين أن هناك فقط جامعتان تعلمان باللغة العربية، وهما جامعة بيروت الإسلامية<sup>١٢</sup> والجامعة اللبنانية الرسمية، من أصل ٤٧ جامعة منتشرة في الأرجاء اللبنانية تعلم باللغتين الفرنسية أو الإنكليزية.

## سادساً: خلاصة

لم يكن من الممكن أن تتراجع الجامعة الوطنية أمام الجامعات الخاصة في لبنان لو لم تكن الحكومات المتعاقبة قد استخفت بالقيمة الفعلية للجامعة اللبنانية الرسمية. وقد ترجم هذا الإستخفاف عبر عدد من الخطوات تمثلت بخرق استقلاليتها، وقد تجلّى ذلك بوضوح حين تسلل النفوذ السياسي الطائفي إلى بنائها وبالتالي خسارتها لإستقلالية قراراتها الأكاديمية. فقد توالى، على مدى سنوات، الخطوات المؤدية إلى ذلك، حين تقرّر إنشاء وحدات جامعية في بيروت والمحافظات،<sup>١٣</sup> تلاها تجميد مجلس الجامعة ومصادرة صلاحياته في العام 1997، تبعاً للقرار رقم 42/97، وزيادة صلاحيات وزير التربية.<sup>١٤</sup> ومن ثم اعطاء رئيس الجامعة حق ترشيح الهيئة التعليمية وحق تقرير التعاقد مع الذين ترشّحهم الكليات، شرط أن لا يبدي وزير التربية على ذلك اعتراضاً. (بشور، ١٩٩٧، صفحة ٤٧)

كما تجلّى الاستخفاف بأهمية هذه الجامعة عبر تقليص ميزانيتها عاماً تلو الآخر. فقد بلغت قيمة الأموال التي رصدت في مشروع موازنة عام ٢٠١٢ لمصلحة الجامعة ٢٣٨ مليار ليرة،

<sup>١١</sup> اعتمد معهد العلوم الاجتماعية نظام التعليم الحديث LMD في العام ٢٠١٣، في حين أنه التحق بالمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الاجتماعية في السنة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد محاولة فاشلة في العام ٢٠١٠-٢٠١١، مع العلم بأن الأمور التنظيمية المتعلقة بتنظيم شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ما زالت حتى اللحظة تخضع للعديد من التغييرات.

<sup>١٢</sup> لتخصصها في تعليم الشريعة والقضاء الإسلامي حصراً.

<sup>١٣</sup> تم ذلك في العام ١٩٩٧، باستصدار مرسوم رقم ١٢٢ عرف بمرسوم التفريع.

<sup>١٤</sup> لقد استعاد مجلس الجامعة في العام ٢٠١٤ جزءاً من صلاحياته وبقي الكثير منها قيد الاعتقال الأمر الذي عبر عنه رئيس الجامعة الأستاذ عدنان السيد حسين بقوله: "يبقى على أهل الجامعة واجب السعي لاستعادة صلاحيات الجامعة في إقرار عقود التعاقد والتفرغ للأساتذة، واستعادة حق إجراء مباراة تعيين الموظفين، وتأكيد حق الجامعة في تحديد حاجاتها المادية والبشرية بما في ذلك تحديد الموازنة المالية السنوية وفق قواعد النظام المالي المحدد منذ العام ١٩٧٠". عدنان السيد حسين في كلمته لأهل الجامعة احتفالاً أكاديمياً في مجمع الرئيس رفيق الحريري في الحدث بمناسبة بدء العام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ الموقع الإلكتروني للجامعة في ١٤-٥-٢٠١٦، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.ul.edu.lb/common/rector.aspx?lang=1>

علما أنها القيمة نفسها المرصودة للجامعة عام ٢٠١٠، برغم ارتفاع عدد الطلاب في هذه الفترة، والسماح بافتتاح فروع ومعاهد جديدة، اضافة الى اقرار زيادة على رواتب الأساتذة اثر اضراب الخمسين يوما الذي شلّ الجامعة حينها، وقد راوحت الزيادة ما بين ٦٦% و ٧٨% تبعا لدرجة كل أستاذ، فوصل أعلى راتب يمكن أن يتقاضاه إلى ٨٤٢٥٠٠٠ ليرة بعدما كان عام ١٩٩٨ ١٣٧٩٠٠٠ ليرة. وعوضا عن رفع مجلس الوزراء قيمة المبالغ المرصودة للجامعة، أو عز الى وزارة المالية بفرض «ترشيد الانفاق» على الجامعة. علما أن عدد أفراد الهيئة التعليمية ارتفع منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٢ من ٢٣٩٤ الى ٦١٣٥، أي ثلاثة أضعاف تقريبا. (مهدي، ٢٠١٤)

في الوقت عينه تمتعت الجامعات الخاصة، على الرغم من خضوعها جميعها لقانون تنظيم التعليم العالي الخاص الصادر في العام ١٩٦١،<sup>١٥</sup> بهامش من الإستقلالية برزت في المخالفات في بعض المراسيم التي رخصت بإنشاء الجامعات والمعاهد المخالفة لأحكام القانون المذكور أعلاه، وللمراسيم المرجعية التي نصّت على تسوية أوضاع هذه الجامعات السابقة على الترخيص. كما برزت في عدم التقيد بأحكام القانون والمراسيم المرجعية لجهة تسمية الجامعات وتسمية شهاداتها وتسمية اقسامها التعليمية. (UNDP، ٢٠٠١)

اعداد: د. هلا عواضة

---

<sup>١٥</sup> يخضع إنشاء الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة في لبنان وتنظيمها إلى ثلاثة مراجع قانونية رئيسية هي: قانون تنظيم التعليم العالي الخاص ومرسوم الشروط والمواصفات لإنشاء مؤسسات التعليم العالي، ومرسوم شروط الترخيص بإنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا.



**Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Lebanon** [Report] / auth. Gaillard Jacques and others and. - [s.l.] : UNESCO, 2008.

**Internationalization and Globalization in Higher Education** [Book Section] / auth. Nielsen Douglas E. Mitchell and Selin Yildiz // Globalization - Education and Management Agendas / book auth. Nielsen Douglas E. Mitchell and Selin Yildiz / ed. Montiel Dr.Hector Cuadra-. - 2012.

**Knowledge Production in the Arab World Te Impossible Promise** [Book] / auth. Hanafi Rigas Arvanitis and Sari. - [s.l.] : Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies, 2016.

**Lebanon Unlimited: Neoliberalism Dominates the Workplace** [Online] / auth. Saghie Nizar. - Legal Agenda, jun 4, 2015. - May 14, 2016. - <http://english.legal-agenda.com/article.php?id=709&lang=en>.

التعليم العالي في لبنان // بشور منير [Book Section] / auth. book auth. التاريخي / الأمين عدنان - 1997.

التعليم العالي في لبنان مشاكل ونظرة مستقبلية [Online] / auth. بشور منير. - Lebanon lawyers, 2005. - 15 أيار , 2016. - <https://www.lawyerslb.com/user/AdminLawyersLB/article-display?id=55>.

جريدة الأخبار : [s.l.] - مهدي حسين / auth. اللبنانية بالأرقام هجرة إلى الجامعات الخاصة 11 أيلول , 2014.

وزارة التعليم العالي - مديريةية التعليم العالي // الاحصائية النشرة [Online] / auth. المركز التربوي للبحوث والانماء 2015- 2016. - 5 أيلول , 2017.

خصخصة التعليم الجامعي تعليم أم استثمار؟ [Online]. - Soudaress, 2010. - <https://www.sudaress.com/alsahafa/15325>.

من إرث الطبقة الحاكمة بعد ..خصخصة التعليم في لبنان // شعبان جاد [Conference] / auth. خصخصة التعليم العالي في لبنان / المفكرة القانونية : [s.l.] - الحرب الأهلية 2015.

دار الساقى للطباعة والنشر : بيروت - ببيضون احمد [Book] / auth. لبنان الإصلاح المردو والخراب المنشود 2012.

اليونسكو : [s.l.] - مجلس النواب اللبناني UNDP / auth. نحو رسم سياسة للتعليم العالي في لبنان 2001.